

الثالث من الآخر ولو فضل منه كان فاضله وقالوا
السراية فمن اعتق شقصا من عبد سري المعتق فكل
اذا كان المعتق صحيحا غير التمسك وان كان له في
شريك قوم عليه ان كان مؤسرا وسعى العبد في
ما يتبين ان كان المعتق مسرا او قيل ان قصد العبد
فكر ان كان مؤسرا وبطل عتقه ان كان مسرا وان
القرية عتقت حصته وسعى العبد في حصة الشريك
وليجب على المعتق فدان عجز العبد او استم من العبد
كان له من نفسه ما اعتق للشريك ما بيع وكان
بينه وبين الشريك ونفقة وفطرة عليها ولو اصاب
شريك في نفسه صح وتناولها باه المعاداة
كالصيد والالتقاط ولو كان المملوك بين ثلثي
اثنان قوت حصة الثالث عليهم بالسوية تسارت
حصتها فيه او اختلفت ويعتبر القيمة وقت العز
لان وقت الحيلولة وسعت حصة الشريك باو
القيمة لا بالاعتاق وقال الشيخ هروم اعني لو هرب
صبر عليه حتى يعود وان اعسر انظر الى الايات
اختلفت في القيمة فالقول قول المعتق وقيل القول
قول الشريك لان مقتضى نصيبه من يد ولو ادعى

المعنى

المعتق فيه عيبا فالقول قول الشريك والساكن
موان يكون ما لا يقدر قيمة نصيب الشريك فا
من قوت يومه وليسته ولو ورث شقصا من يعتق
عليه قال في الخلاف يعوم وهو عبيد ولو ادعى
يق بعض عبيد او يعقبه وليس له عين لم يبق
على الوتره باقية وكذا لو اعتمه عند موت معتق
من الثلث ولم يعوم عليه والاعتبار بقيمة الموصي
بعد الوفاة والمعتق عند الاعتاق والاعتبار في
قيمة التركة اقل الامر من حين الوفاة الحين
النص لان التالف بعد الوفاة غير معتبر الزيا
ملوك الوارث ولو اعتم الحامل عجز الحمل ولو
استثنى عنه على رواية السكوني عن ابو جعفر عليه
السوا فيه اشكال مدناق عدم الفصد الى
عنه نزع اذا ادعى كل واحد من الشريكين على
صاحبه عتق نصيبه كان على كل واحد منهما
اليمين لصاحبه ثم يستبرق نصيبها واذا دفع
المعتق قيمه نصيب شريكه هل يعتق عند الدفع
او بعد فيه ترددوا الاشبه انه بعد الدفع ليقع
العتق عن مالك ولو قيل بالاقترا ان كان حستا